



## بيان الجلسة الختامية لمؤتمر ليبيا الدولي للصناعة والتكنولوجيا 2024

تحت الرعاية الشرفية الكريمة من معالي السيد رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبه ومعالي السيد وزير الصناعة والمعادن احمد أبو هيسه، وبمشاركة وحضور السادة السفراء والوزراء وممثلي بعض الحكومات، انعقد مؤتمر ليبيا الدولي للصناعة والتكنولوجيا 2024 خلال يومي 20 و21 مايو 2024. شهد المؤتمر عرض ومناقشة عدد من أوراق العمل في مجالات متنوعة مثل التشريعات، الاستثمار، الموارد المحلية من المواد الخام، المشاريع التكنولوجية، والطاقات المتجددة.

### بيان مؤتمر ليبيا الدولي للصناعة والتكنولوجيا

تعلن وزارة الصناعة والمعادن عن اختتام فعاليات المؤتمر بجملة من التوصيات، حيث تم على هامش مؤتمر ليبيا الدولي توقيع اتفاقية تعاون بين وزير الصناعة والمعادن الليبي معالي السيد احمد أبو هيسه ووزير الشركات وصنع في إيطاليا معالي السيد ادولفو اورسو كما سيتم امضاء مذكرات تفاهم لاحقاً ضمن أهداف ومحاور هذا المؤتمر. وندعو معالي وزير الصناعة والمعادن لإلقاء كلمة الجلسة الختامية ثم الإعلان عن التوصيات النهائية للمؤتمر.

فليتفضل معالي الوزير.



## التوصيات والاستنتاجات

- (1) **تأكيد دور الدولة** في الإشراف والتوجيه والرقابة على النشاط الاقتصادي والصناعي، وتوجيه القطاع الخاص للاستثمار والمشاركة المحلية والأجنبية في المشاريع الصناعية من خلال القوانين والتشريعات.
- (2) **الاهتمام بالموارد المعدنية في ليبيا** بإجراء الدراسات اللازمة واستكمال الدراسات الجيولوجية الاستكشافية والتفصيلية للخامات الفلزية التي أظهرت مؤشرات جيدة.
- (3) **تطوير القدرات التكنولوجية** لدفع عجلة الإنتاج والتصنيع بمشاركة القطاع الخاص، وتشجيع الابتكار لخلق قاعدة وطنية من الخبراء والمختصين.
- (4) **استغلال البنية التحتية للصناعات العسكرية** بالتعاون مع هيئة التصنيع العسكري لتوطين الصناعات المحلية.
- (5) **دعم القطاع المصرفي** لتحقيق التمويل اللازم للمشاريع الصناعية، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- (6) **تشجيع الاستثمار الخاص** والأجنبي من خلال تقديم حوافز وتسهيلات لجذب رؤوس الأموال.
- (7) **التركيز على الصناعات الغذائية** لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- (8) **مراجعة السياسات المتعلقة بحماية المنتج المحلي** لضمان توازن بين حماية الصناعيين وتعزيز التنافسية.
- (9) **تشجيع القطاع الخاص الليبي**، وتعزيز استثمار القطاع الخاص المحلي والدولي في مجال الصناعة، وتقديم الدعم اللازم للصناع الليبيين للقيام بدورهم.
- (10) **تشجيع الاستثمار الخاص في المصانع العامة المتوقفة أو العاملة**، وتقديم التسهيلات اللازمة لدعم وتفعيل عملهم ونتاجيتهم لتطوير الاقتصاد المحلي، ودعوة المستثمرين للمشاركة في صناعة البتروكيماويات.
- (11) **الاستفادة من التجارب الصناعية الرائدة** للدول وخاصة الصديقة منها وذلك في مجالات الأقطاب الصناعية، وتطوير المنصات الرقمية في التخطيط الجيولوجي والمناطق الصناعية والتحول الرقمي وبناء القدرات الفنية، والتعاون في وضع نظام المعلومات الجغرافية في المجال الصناعي.



- (12) **دعوة رجال الأعمال الليبيين** للاستثمار في مشاريع ضخمة داخل ليبيا، وحماية المنتج المحلي دون الإخلال بالمنافسة العادلة والجودة وحقوق المستهلك.
- (13) **تطوير القوانين والتشريعات** المشجعة على الاستثمار ونقل التكنولوجيا في القطاع الصناعي، وتأسيس مركز لنقل التكنولوجيا يتوافق مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الصناعي المعرفي القائم على الابتكار وريادة الأعمال، وأهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف التاسع.
- (14) **دعوة لانضمام ليبيا الى الاتفاقيات الدولية** المتعلقة بالتحكيم الدولي وفض النزاعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي ( اتفاقية واشنطن لسنة 1965 واتفاقية نيويورك لسنة 1958)
- (15) **مواكبة متطلبات مواجهة التغير المناخي**، للحد من أثره على النشاط الصناعي، وتشجيع تطوير واقتناء الطاقات الجديدة والمتجددة مثل الهيدروجين الأخضر، الوقود الحيوي، الطاقة الشمسية، والرياح.
- (16) **إطلاق حملات توعية** لتعريف المجتمع بأهمية الاستثمار في القطاع الصناعي وسبل دعمه.
- (17) **تعزيز التعاون الدولي** من خلال توقيع اتفاقيات جديدة وتفعيل الاتفاقيات القائمة لتطوير قطاع الصناعة والمعادن.
- (18) **تشجيع البحث والتطوير** من خلال تخصيص منح وجوائز للابتكارات التي تساهم في تحسين وتطوير الإنتاج الصناعي.
- (19) **تعزيز التدريب والتعليم** بإقامة برامج تدريبية مستمرة للموظفين وللعاملين في القطاع الصناعي للتعرف على أحدث التقنيات والابتكارات بالإضافة الى تكوين وتأهيل رجال القانون والمستشارين في مجال التشريعات المتعلقة بدفع الاستثمار وفض النزاعات الدولية.
- (20) **تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص** لتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير مشاريع صناعية مشتركة.
- (21) **تحفيز الابتكار وريادة الأعمال** إنشاء حاضنات أعمال ومسرعات لدعم الشركات الناشئة في القطاع الصناعي.
- (22) **تطوير البنية التحتية الرقمية** لتعزيز البنية التحتية الرقمية في المناجم والمصانع لتحسين جمع البيانات وتحليلها، مما يدعم اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية



- (23) **التركيز على الصناعات التحويلية** لتطوير الصناعات التحويلية التي تضيف قيمة إلى المواد الخام المحلية.
- (24) **توسيع استخدام الطاقة المتجددة** للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة لتزويد المصانع بالطاقة النظيفة والمستدامة.
- (25) **تحسين نظم الإدارة البيئية** لتبني تقنيات حديثة لرصد وإدارة التأثير البيئي للنشاط الصناعي.
- (26) **إنشاء لجنة متابعة لضمان تنفيذ التوصيات** المقترحة وضمان تحقيق الأهداف المحددة وعقد ورشة عمل خلال هذه السنة حول تنفيذ توصيات المؤتمر.

تعتبر هذه الخطوات جزءاً من استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الليبي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إشراك مختلف القطاعات الحيوية في عملية التنمية.

ختاماً، يعبر معالي الوزير عن شكره لجميع المشاركين، مؤكداً التزام وزارة الصناعة والمعادن بتنفيذ التوصيات وتحقيق أهداف المؤتمر، بما يسهم في تحقيق نهضة اقتصادية شاملة ومستدامة في ليبيا.

### أعضاء لجنة صياغة البيان الختامي والتوصيات:

د. حسين فرج الشتوي  
عضو اللجنة التحضيرية ومدير الدراسات  
والبحوث الصناعية ووزارة الصناعة والمعادن ليبيا

د. القصيمي صلاح  
مدير عام المركز القومي  
للتحكيم السودان

السيد عبد الحفيظ سعد  
مكتب الشؤون القانونية  
وزارة الصناعة والمعادن ليبيا

السيد قيس الماجري  
رئيس مدير عام الوكالة  
العقارية الصناعية تونس